المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والانتقال العادل

هل يعاني مجتمعك أو بيئتك من ضرر بسبب أعمال تطوير سابقة أو حالية نفذتها أو تنفذها شركة ما إما للوقود الأحفوري أو الطاقة المتجددة، أو بسبب نشاط تجاري (مثل الإفراط في استخدام الموارد المائية) يُصعّب عليك عملية التكيف مع تغير المناخ؟ قد تساعدك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الكفاح من أجل مستقبل أكثر مرونة.

ماذا تقول المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الانتقال العادل

يدور الانتقال العادل حول التحرك نحو صناعة متجددة تراعي البيئة بطريقة عادلة ومنصفة، ورعاية العمال ومنع الضرر الذي قد يلحق بالمجتمعات من عملية الانتقال. تشير المبادئ التوجيهية إلى دعوة اتفاقية باريس إلى الانتقال العادل، وتتوقع المبادئ التوجيهية من الشركات معالجة الضرر الاجتماعي سواء في انتقالها بعيدًا عن الوقود الأحفوري أو في اعتماد نماذج أكثر مراعاة للبيئة. يمكنك استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمطالبة الشركات بما يلي:

- الابتعاد عن تطوير الوقود الأحفوري أو استخدامه أو الابتعاد عن الممارسات الأخرى التي تضر بالبيئة وذلك بهدف تقليل انبعاثات غازات الدفيئة.
- تحديد الأضرار - بما في ذلك الأضرار السابقة - التي تلحق بالعمال والمجتمعات أثناء التحول بعيدًا عن استخدام الوقود الأحفوري أو الممارسات الأخرى الضارة بالبيئة ومعالجة هذه الأضرار. وينطوي ذلك على تحمل المسؤولية عن معالجة الأضرار السابقة من خلال تقديم للرعاية العمال الذين قد يفقدون وظائفهم والمجتمعات المتضررة من التلوث أو الأضرار البيئية.
- تحديد وتجنب الأضرار المحتملة والمتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي قد يتكبدها العمال والمجتمعات عند الانتقال نحو نماذج أكثر مراعاة للبيئة، وهذا يعني تطوير الطاقة المتجددة وغيرها من المنتجات بطريقة تحترم حقوق الإنسان والبيئة.
- المشاركة بشكل هادف مع العمال والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين طيلة فترة العملية الانتقالية.
- ضمان تدريب العمال وتحسين مهاراتهم لتمكينهم من التكيف مع التغيرات البيئية والتكنولوجية المستقبلية.
- تجنب الأنشطة التي تقوض التكيف مع المناخ وقدرة المجتمعات والعمال والنظم البيئية على الصمود.

تلميح

لا تقدم المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفًا لـ "الانتقال العادل" بل تشير إليه في سياق اتفاقية باريس التي تركز بشكل ضيق على حقوق العمال، وعليه فإنه يتعين على المجتمع المدني أن يستشهد بنصوص من أقسام أخرى من المبادئ التوجيهية بشأن تقليل انبعاثات غازات الدفيئة واحترام حقوق الإنسان ومعالجة الأضرار من أجل بيان توقعات المبادئ التوجيهية الضمنية الأوسع بشأن الانتقال العادل. لتشجيع وصول الشركات العادل إلى الطاقة المتجددة، وهو أمر مهم بشكل خاص للمجتمعات المتضررة، يجب على المجتمع المدني أن يستشهد بالتوقعات الدولية التي يجري تطويرها في هذا المجال وأن يبين أن المبادئ التوجيهية تحث الشركات على تحقيق التوافق مع أفضل الممارسات.

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟
المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات، مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتغطي أيضًا قضايا مثل الفساد وتحصيل الضرائب.
يجب على الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء هيئة شكاوى غير قضائية تحت اسم نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغرض تعزيز المبادئ التوجيهية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التجارية الضارة. تنص المبادئ التوجيهية على معايير جيدة لجميع الشركات، ولكن لا يمكن تقديم الشكاوى إلا ضد نوعين من الشركات العاملة عبر الحدود وهذان النوعان من الشركات هما: 1) الشركات متعددة الجنسيات *التي يقع مقرها الرئيسي* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو 2) الشركات متعددة الجنسيات *التي تنفذ عملياتها* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كيف يمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟
يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام المبادئ التوجيهية من أجل:

رفع الوعي المجتمعي حول معايير الشركات
التحدث إلى الشركات ومطالبتها بتبني سلوك أفضل
تقديم الشكاوى عندما لا تلبي الشركات المعايير المطلوبة
الدعوة إلى سن قوانين وسياسات قوية بشأن مسؤولية الشركات

حول منظمة OECD Watch
منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة حول العالم. نركز في الشبكة على تمكين المجتمعات والعمال والمنظمات غير الحكومية من استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وللكوكب وكذلك محاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم. تساعد منظمة OECD Watch المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الشكاوى والمشاركة في حملات المناصرة للضغط على الحكومات والشركات، كما نقوم أيضًا بإجراء أبحاث وحملات مناصرة للسياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الفردية لتشجيع التنفيذ الأكثر فعالية للمبادئ التوجيهية وتحقيق المواءمة الأوثق بين المبادئ التوجيهية والقوانين المتعلقة بمسؤولية الشركات. هل تحتاج إلى المساعدة؟ تواصل معنا!